



الجلسة ٥٢٧٠

الجمعة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد باها (الفلبين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد سمير نوف

الأرجنتين السيد مايورال

البرازيل السيد تريسي دا فنتورا

بنن السيد أيدوهو

الجزائر السيد بعلي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد ماهيغا

الدانمرك السيدة لوي

رومانيا السيد موتوك

الصين السيد تشنغ جنغي

فرنسا السيد دلا سابلير

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باترسون

اليابان السيد أوشيما

اليونان السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دي سوتو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد الفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. أعطيه الكلمة الآن.

السيد دي سوتو (تكلم بالانكليزية): في الساعات

الأولى من ١٢ أيلول/سبتمبر، سحبت إسرائيل آخر أفرادها العسكريين وتجهيزاتها من قطاع غزة، وذلك أول انسحاب من نوعه من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وعلاوة على ذلك، منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر، وبعد إكمال إجلاء الهياكل الأساسية المدنية للجيش من أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، أنهت القوات الإسرائيلية وجودها الدائم في منطقة المستوطنات التي تم إخلاؤها.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، رحبت المجموعة الرباعية، التي اجتمعت في نيويورك، بذلك التطور، وأشادت بالشجاعة السياسية التي تحلى بها رئيس الوزراء شارون، وأثنت على حكومة إسرائيل وقواتها المسلحة وشرطتها للتنفيذ السلس وذي الطابع المهني المتقن للعملية، وأعربت عن تقديرها للسلوك المسؤول الذي تحلت به السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في المساعدة على الاحتفاظ بمناخ سلمي خلال الجلاء.

والحكومة الإسرائيلية، التي تواجه معارضة شديدة، أثبتت قدرتها على تنفيذ القرارات الديمقراطية من أجل المصلحة العامة، وهي تعلم أنها ستسبب ألما وإزعاجا لعدد كبير من مواطنيها. والعناية النموذجية التي أظهرتها القوات الإسرائيلية المسلحة تجاه المتضررين، الذين اضطرت إلى استخدام بعض القوة المنضبطة ضدهم، تظهر أنها يمكن أن تلتزم بأعلى المعايير في التعامل مع المدنيين.

وقد قال رئيس الوزراء شارون في بيانه الذي أدلى به في الاجتماع العام الرفيع المستوى الأسبوع الماضي مخاطبا الزعماء المجتمعين، إن الفلسطينيين "يستحقون أيضا الحرية والوجود الوطني المتمتع بالسيادة في دولتهم الخاصة بهم" (A/60/PV.5). وقال "إن دولة إسرائيل" بانسحابها من قطاع غزة وإنهاء القانون العسكري هناك، "قد برهنت على أنها مستعدة لتقديم تنازلات مؤلمة بغية تسوية الصراع مع الفلسطينيين".

وأضاف رئيس الوزراء قائلاً،

"إن التنفيذ الناجح لخطة فك الارتباط يتيح فرصة للتقدم نحو السلام، وفقاً لتسلسل خريطة الطريق. ودولة إسرائيل ملتزمة بخريطة الطريق وتنفيذ تفاهات شرم الشيخ. ويحدوني الأمل أن تتمكن، من خلالها، من أن نجد العملية السياسية". (المرجع نفسه)

تجديد العمل بشكل متزامن مع الطرفين بشأن التزامهما، وفقاً لتسلسل خريطة الطريق. ويتوقع أن تجري الانتخابات في الأرض الفلسطينية المحتلة قريباً، وربما في إسرائيل في وقت لاحق. ولا بد أن تنتظر أي مبادرات جريئة اللحظة المؤاتية.

ثمّة قضية أخرى ناقشتها المجموعة الرباعية، هي قضية الجماعات المسلحة والعملية السياسية في الأراضي الفلسطينية. ولاحظت المجموعة أن قيادة السلطة الفلسطينية أدانت العنف وسعت إلى تشجيع الجماعات الفلسطينية التي تورطت في الإرهاب على نبذ ذلك المسار والدخول في العملية الديمقراطية. وقال الأمين العام، الذي كان يتكلم نيابة عن المجموعة الرباعية في المؤتمر الصحفي الذي أعقب الاجتماع:

”في نهاية المطاف، فإن من يريدون أن يكونوا جزءاً من العملية السياسية ينبغي ألا ينخرطوا في أنشطة أي جماعة مسلحة أو ميليشيا، لأن هناك تعارضاً أساسياً بين هذه الأنشطة وبناء دولة ديمقراطية.“ (بيان صحفي SG/SM/10115)

ورداً على الأسئلة، أوضح أعضاء المجموعة الرباعية في ظل هذه الخلفية أنهم يعتبرون الانتخابات التشريعية المقبلة جزءاً من الانتقال نحو نظام ديمقراطي. ويجب أن تكون هذه العملية فلسطينية، وأن يتولى الفلسطينيون زمامها. وينبغي أن يكون بوسع الفلسطينيين أن يعولوا على التعاون الضروري للأطراف المعنية كافة لكي تمضي عملية الانتقال قدماً بنجاح.

وفيما يتجاوز عملية فك الارتباط، حثت المجموعة الرباعية الأطراف على العودة إلى جدول الأعمال التعاوني المتفق عليه في شرم الشيخ وإلى تجنب الأعمال الأحادية التي تعرّض قضايا المركز النهائي للخطر. وأكدت المجموعة مرة أخرى أن أي اتفاق نهائي لا بد أن يتم التوصل إليه من

إن توقيت فك ارتباط إسرائيل لم يكن نتيجة اتفاق مع الجانب الفلسطيني، بل كان نتيجة قرار إسرائيلي أحادي. ومع ذلك، فإن كل قطاعات السلطة الفلسطينية ذات الصلة عملت بدأب وبشكل بناء للتنسيق مع شركائها الإسرائيليين، بمساع حميدة ومساعدة من جيمس وولفنسن، المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية المعني بفك الارتباط؛ والجنرال ويليام وارد، المنسق الأمني الأمريكي؛ والأطراف الدولية الأخرى، وأبرزها الحكومة المصرية. وقد تبذرت المخاوف المبكرة من أن تجري هذه العملية تحت تهديد النار. فالجماعات المسلحة الفلسطينية بوجه عام لم تقم بأي عمل عنيف ضد المستوطنين. والمستوطنون الإسرائيليون والقوات المسلحة والشرطة الإسرائيلية انسحبوا في سلام. وتشكل عادة التنسيق التي تطورت بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الأشهر القليلة الماضية ممارسة قيمة يمكننا أن نعول عليها في الفترة القادمة.

أما عن إسهام المجموعة الرباعية وأنشطتها، فقد اجتمعت في الأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر لمناقشة الانسحاب الإسرائيلي وآفاقه بالنسبة للتحرك نحو السلام في الشرق الأوسط. وصدر بيان عقب ذلك الاجتماع، كما عقد ممثلو المجموعة مؤتمراً صحفياً. وعليه، بوسعي أن أوفر على أعضاء مجلس الأمن عناء الاستماع إلى شرح مفصل. ولكنني أريد أن أبرز بعض القضايا التي نوقشت.

إحدى تلك القضايا كانت كيفية استغلال الزخم الذي تولّد وتسخيره للمضي قدماً. وكان من الضروري أن نحقق تحسناً مبكراً في الحياة اليومية للفلسطينيين. وتحقيقاً لتلك الغاية، توخينا تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأثر السريع التي تهيئ فرصاً للعمل، لكن من الملح أيضاً أن تتوصل الأطراف إلى حل للقضايا الأربع المتصلة بتنقل الأشخاص ونقل البضائع، من بين القضايا الست التي حددها جيمس وولفنسن. وركزت المجموعة الرباعية أيضاً على الحاجة إلى

أو ما يبدو أنه إعدام بدون محاكمة، وفوضى الاحتفالات الجديدة يجب أن توفر لها مقومات البقاء فعلاً، مع تلاصق أجزائها في الضفة الغربية واتصالها بغزة.

وبينما لاحظنا أن إسرائيل عملت في غزة وشمال الضفة الغربية بشكل تجاوز التزاماتها كما تحددت في المرحلة الأولى من خريطة الطريق، أعربت المجموعة الرباعية عن قلقها إزاء التوسع الاستيطاني في مناطق أخرى ودعت إلى ضرورة إيقافه، وحثت إسرائيل على إزالة كل المواقع المتقدمة غير المأذون بها. كما سجلت المجموعة مع القلق أن المسار الذي يتخذه الجدار العازل الإسرائيلي، وخاصة ما يؤدي إليه من مصادرة أراض فلسطينية، يحول دون تنقل الأشخاص ونقل البضائع ويقوض ثقة الفلسطينيين في عملية خريطة الطريق، لأنه يبدو وكأنه يستبق الحكم على الحدود النهائية للدولة الفلسطينية.

وقد تم إبلاغ السلطة الفلسطينية أنه وسط مظاهر الاحتفال الفلسطينية في رفح عقب انسحاب إسرائيل، جرى تهريب بعض الأسلحة الخفيفة إلى قطاع غزة. وتعهد السيد محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، بالحيلولة دون حدوث مزيد من عمليات التسلل عبر الحدود. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، وفيما كانت شرطة الحدود المصرية تكمل انتشارها على طريق فيلادلفي، أُغلقت الحدود مع قطاع غزة، لتنتهي بذلك أربعة أيام من المرور الحر واسع النطاق في الاتجاهين. وظلت الحدود مغلقة بعد ذلك.

وقد استمر العنف في مناطق أخرى خلال الشهر الماضي. وصباح هذا اليوم، قتلت الوحدات الخاصة الإسرائيلية ثلاثة فلسطينيين في طولكرم، وأطلقت صواريخ من بيت حانون على إسرائيل. وفي أوائل هذا الشهر، طعن فلسطيني طالبين في مدرسة دينية يهودية، أحدهما بريطاني والآخر أمريكي، في مدينة القدس القديمة، فقتل أحدهما وجرح الآخر؛ وقتلت قوات الدفاع الإسرائيلية خمسة فلسطينيين في طولكرم؛ وفجر انتحاري فلسطيني نفسه في بير شيفا في إسرائيل. وتم أيضاً إطلاق صواريخ وطنية الصنع وقذائف هاون وقذائف مضادة للدبابات من مواقع مختلفة داخل قطاع غزة على مناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية وقرب مدن إسرائيلية، ولو أنها كانت على مستوى شديد الانخفاض. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ما مجموعه ١٥ فلسطينياً، بالإضافة إلى شخص أجنبي.

وبالنسبة إلى بناء الجدار والأنشطة الاستيطانية، ما زال تشييد الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية مستمرا بسرعة في

أما بالنسبة لفك الارتباط، فلست بحاجة للتطرق إلى تفاصيل الانسحاب التي أشرت إليها في إحاطتي الإعلامية في الشهر الماضي وفي بداية هذا العرض. لقد نفذ الانسحاب بسرعة مذهلة وقبل المواعيد المحددة. ولم يعد هناك أي أفراد عسكريين إسرائيليين أو منشآت عسكرية إسرائيلية، وما ترك يجري التعامل معه وفقاً لتفاهات تم التوصل إليها بين الأطراف. وتعمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها دعماً للأهداف التي حددها المجموعة الرباعية. ونجاح تلك الأنشطة سيعتمد إلى حد كبير على إمكانية الوصول السريع والناجع وعلى مناخ أممي مؤات، خاصة في قطاع غزة، لكي تستطيع وكالات الأمم المتحدة أن تعمل بشكل آمن وفعال.

بالنسبة للأمن والعنف، فقد أشرنا في الإحاطة الإعلامية في الشهر الماضي إلى تدهور الحالة الأمنية الداخلية الفلسطينية خلال الفترة السابقة على الانسحاب وما بعدها مباشرة. فقتل رئيس جهاز الأمن السابق موسى عرفات

ومنذ بداية عام ٢٠٠٥، انخفض عدد الحواجز الداخلية على الطرق في الضفة الغربية بنسبة ٣٧ في المائة، بما في ذلك نقاط التفتيش. ويبلغ الآن عدد هذه الحواجز ٣٧٦ حاجزا، وذلك وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ولقد حدثت نسبة كبيرة من هذا الخفض في شمال الضفة الغربية، حيث أطلقت حرية الحركة بالترافق مع الانسحاب من أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. وأزيلت حواجز أيضا في المنطقة الغربية من الضفة الغربية، حيث يجري بناء الجدار، وهو ما جعل العديد من تلك الحواجز زائدة عن الحاجة.

ويتمثل الأثر الأكبر لهذا الخفض في تحسين إمكانية حصول الفلسطينيين على الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة للقرى من المدن الرئيسية. ولكن ليس من المرجح أن يسفر ذلك عن تحسن كبير في الحالة الاقتصادية، حيث ما زالت الإعاقات تحدث نتيجة للتفتيش العشوائي للسيارات وللقيد المفروضة على حركة الدخول إلى المدن الرئيسية والخروج منها، خاصة مدينة القدس.

وعبر سلسلة من المناقشات، توصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وقوات الدفاع الإسرائيلية إلى تفاهم مشترك بشأن عدد ومواقع نقاط التفتيش والحواجز الأخرى، رغم الاختلافات الطفيفة في التعريف. ويجري حاليا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المزيد من الحوار مع السلطة الفلسطينية وقوات الدفاع الإسرائيلية بهدف تخفيف القيود على حركة الفلسطينيين، بالترافق مع إجراء بحث متعمق لتأثير الحواجز المادية.

لقد أسفر انسحاب الجنود الإسرائيليين عن إزالة القيود على الحركة الداخلية المفروضة من إسرائيل في قطاع غزة. وما زالت القيود الصارمة مفروضة على إصدار التصاريح لعمال قطاع غزة في إسرائيل ومقاطعة إيريتس

الأجزاء من سير الجدار التي لم تكن موضع نزاع في المحكمة ولم تصدر بشأنها أوامر قضائية بتعليق البناء. وحتى ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٥، تم استكمال قرابة ٢١٥ كيلومترا، ويجري حاليا بناء ١٧٦ كيلومترا أخرى، أو ما يشكل حوالي ٥٨ في المائة من الطول الإجمالي للجدار.

وعندما قام زميلي، إبراهيم غميري، رئيس إدارة الشؤون السياسية، بتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن قبل شهر (انظر S/PV.5250)، أشار إلى أوامر بمصادرة أراضٍ للسماح بتمديد الجدار حول القدس في اتجاه الشرق حتى يحيط بمستوطنة معالي أدوميم، وهو ما أثار قلقا كبيرا، حيث أن ذلك يمكن عمليا أن يشطر الضفة الغربية إلى قسمين. ولم يبدأ بناء هذا الجزء من الجدار. وبالنسبة إلى خطة "إي - ١" المثيرة للخلاف والداعية إلى بناء مستوطنة في المنطقة الواقعة بين القدس ومعالي أدوميم، فإن نائب رئيس الوزراء قد أعاد التأكيد مؤخرا على التزام إسرائيل بالاستمرار في تجميد هذه الخطة، بينما أكد مجددا عزم إسرائيل على بنائها في الوقت المناسب.

أنتقل الآن إلى مسألة عمليات الإغلاق والقيود على الحركة. في تقرير صدر في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بعنوان "فك الارتباط، الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات"، ذكر البنك الدولي أن

"الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني يعتمد على الخفض الكبير لعمليات الإغلاق الداخلية في شتى أنحاء الضفة الغربية، وفتح الحدود الفلسطينية الخارجية أمام تجارة السلع الأساسية، والإبقاء على تدفق معقول للعمالة الفلسطينية إلى داخل إسرائيل".

وحسب قول جيمس ولفنسون، بناء على نتائج تقرير البنك، "لا يمكن تحقيق اقتصاد فلسطيني قابل للحياة بدون استعادة حرية الحركة داخل الضفة الغربية".

اللبنانية في ٢٥ آب/أغسطس. ولقد سقطت قذيفة منهما قرب قرية ميس الجبل اللبنانية، وسقطت الأخرى في الجانب الآخر من الخط الأزرق قرب منطقة سكنية في كيبوتز مارغيلوت شمال إسرائيل. ولحسن الطالع، لم تقع إصابات بشرية. وقد أنكر حزب الله أي تورط له في ذلك، وصدر ادعاء بالمسؤولية عن الحادث من الجهاد الإسلامي الفلسطيني. ولكن لم يكن ممكنا التحديد القاطع لهوية المسؤولين عنه. ومع ذلك، من الواضح أن هذا الحادث يؤكد مرة أخرى ضرورة بسط حكومة لبنان سلطتها الكاملة في الجنوب ومنع حدوث مثل هذه الانتهاكات.

وخلال الشهر الماضي، كانت هناك سبعة انتهاكات إسرائيلية للمجال الجوي اللبناني رصدها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، كان آخرها في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، سلمت السلطات الإسرائيلية جثمان مقاتل من حزب الله كان قد قتل في منطقة مزارع شبعا في ٢٩ حزيران/يونيه. وتمت ترتيبات هذا التسليم عبر لجنة الصليب الأحمر الدولية.

ولقد تصاعد التوتر في ١٦ أيلول/سبتمبر عندما اعتقلت قوات الدفاع الإسرائيلية راعيي أغنام لبنانيين كانا قد عبرا الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا.

وقد عمل الاتصال بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مع كلا الجانبين في الحالة الأولى على علاج المسألة بطريقة هادئة لا تؤدي إلى التصعيد. وقد يسّر هذا حل المسألة، حيث أفرجت قوات الدفاع الإسرائيلية عن الرعاة في اليوم التالي عن طريق اليونيفيل.

واسمحوا لي أن أختتم بوضع ملاحظات شخصية. إن المزايا الموضوعية لفك الارتباط من غزة والضفة الغربية، الذي أُنجز مؤخرا، واضحة ومن السهل إلى حد ما ذكرها. لقد شعر الفلسطينيون بالفرح لرحيل المحتل؛ ولم يعد

الصناعية في شمال القطاع. وفي ١ أيلول/سبتمبر، تم السماح لتجار فلسطينيين من الضفة الغربية بدخول إسرائيل لأول مرة منذ فرض الإغلاق العام في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ولا يسمح بدخول إسرائيل والقدس الشرقية إلا لعدد محدود من العمال الفلسطينيين حاملي التصاريح.

أنتقل الآن إلى الحالة في لبنان. ففي ١٩ أيلول/سبتمبر، قدم رئيس الوزراء السنيورة خطة حكومته لإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية ومؤسسية إلى اجتماع الفريق الوزاري الأساسي المعني بلبنان في نيويورك. وأعاد الأمين العام وأعضاء آخرون التأكيد على عزمهم مساعدة حكومة لبنان في جهودها لإجراء الإصلاحات وتحقيق الاستقرار الدائم. والتحدي الآخر الرئيسي للحكومة الجديدة هو تنفيذ إصلاحات فعالة في الجهاز الأمني. ولقد تم تذكيرنا بأهمية ذلك يوم الجمعة الماضي عندما انفجرت قنبلة جديدة في منطقة مكتظة بالسكان في بيروت الشرقية، فقتل شخص وجرح أكثر من ٢٠ آخرين. ويدين الأمين العام بشدة هذا العمل الإرهابي. وهو يعرب عن تصميم الأمم المتحدة، والاجتمع الدولي في الحقيقة، على مساعدة حكومة لبنان في جهودها لتحسين الحالة الأمنية في البلد وتقديم مرتكبي هذا العمل والأعمال الإرهابية المماثلة إلى العدالة.

وبينما تبدو هذه الأعمال مدبرة لإثارة الرعب وربما إحداث ردود فعل بين الجماهير اللبنانية، إلا أن انطباعنا هو أنه كان هناك نهج ناضج وهادئ في مواجهة هذه الاستفزازات. ومن الواضح أن أغلبية اللبنانيين مصرون على عدم تفويض تقدمهم نحو لبنان موحد ومستقل وديمقراطي. ولا بد أن نواصل العمل لمساعدة اللبنانيين على تحقيق ذلك.

وخلال الشهر الماضي، استمر أيضا الهدوء النسبي عند الخط الأزرق، بالرغم من إطلاق قذيفتين من الأراضي

الرعاية الطبية. ثم إن التكلفة المتكبدة في بناء الجدار تثير الشكوك لدى البعض في صحة ما يقال عن أنه وقتي. كما تُطرح التساؤلات حول ما إذا كان الغرض منه يقتصر على مجرد كفالة الأمن.

وبالإضافة إلى الارتياح لاستعادة الأرض وحرية التنقل الداخلي، سوف يتساءل الفلسطينيون الذين يعيشون في غزة عما قد تغير ما لم يتبع ذلك القدرة على التواصل مع إخوانهم في الضفة الغربية والعالم الخارجي.

ومع أنه يجب أن يتفهم الإسرائيليون تلك الاعتبارات ويعترفوا بأن من مصلحتهم في نهاية المطاف التصدي لها، يجب أن يدرك الفلسطينيون من جانبهم وأن يتقبلوا ويتعاملوا مع حاجة إسرائيل إلى التأكد من سلامة مواطنيها وأمنهم. فقد سقطت أعداد لا تحصى من الإسرائيليين ضحايا للأعمال الإرهابية، وللإسرائيليين الحق في المطالبة بأن يتوقف ذلك. أما الفلسطينيون، وليس فقط القيادة، وليس فقط التيار الرئيسي، فعليهم قبول أنه لا يمكن أن يوجد حل للصراع بين إسرائيل وفلسطين إلا في إطار دولتين تعيشان جنبا إلى جنب وتسيوان خلافتهما سلميا وفي احترام متبادل. ويجب عليهم أن يتخلوا عن اللجوء إلى العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم، مهما كان تلك الأهداف مشروعة. وينبغي أن يدرك من ارتكبوا أعمال الإرهاب أو حرّضوا عليها أن ذلك قد أبعث تحقيق هدف إقامة دولة يعيش فيها الفلسطينيون في حرية وكرامة بدل من أن يقربه.

وكثيرا ما يغفل البعض عن أن الأمن، بأوسع معانيه، ليس مجرد مطلب إسرائيلي. فالشعب الفلسطيني بصفة عامة يطالب بإقرار القانون والنظام في شوارعه، ولا يعني هذا مجرد شرطة متسمة بالكفاءة وإنما أيضا نظاما للمحاكم يعتمد عليه، وإنهاء للإفلات من العقاب ووضع حد للفساد. والسلطة الفلسطينية هي الدعامة لهذه الدولة الوليدة التي

الإسرائيليون مكبلين بعبء لانهائي لا طائل وراءه يتمثل في تأمين قطعة من الأرض يوجد فيها البؤس والسخط، كما قال رئيس الوزراء شارون في خطابه يوم ١٥ آب/أغسطس، على نحو يتعذر الدفاع عنه جنبا إلى جنب مع الرخاء. وقد أظهرت إسرائيل أن بمقدورها تقديم التضحيات المطلوبة لتحقيق السلام، كما أظهر الفلسطينيون ضبط النفس في مواجهة قرارات أحادية الجانب وأطر زمنية قصيرة. وأقنعت قوى الاعتدال قوى التطرف بالامتزاج من جديد، إن جاز لي أن أقول ذلك، في تيار عام مشترك يتسم بالاعتدال والاستعداد للحلول التوافقية. ووضعت آلية للتنسيق على جميع المستويات، وهي تؤدي وظيفتها. لقد أرسى أساس لشراكة فعلية من شأنها أن تشجع كلا الطرفين على تفهم احتياجات الطرف الآخر ودواعي قلقه المشروعة، وعلى التعامل معها.

أما حاجة الإسرائيليين إلى الأمن فقد دفعتهم إلى إنشاء حاجز يتعدى على الأرض الفلسطينية المحتلة، والحاجز اسم عام يشمل مزيجا من الأسوار الشبكية والأسلاك الشائكة والخنادق والأجهزة الإلكترونية وأبراج المراقبة، وفي بعض الأماكن أبرزها حول القدس، جدارا رهيبا في ارتفاعه مخيفا في منظره. علاوة على ذلك، تدير إسرائيل منظومة من حواجز الطرق ونقاط التفتيش، بعضها مستقر وبعضها وقتي، للتحكم في انتقال الأشخاص ونقل السلع إلى داخل الضفة الغربية وفي كافة أحيائها.

وبغض النظر عن إعاقة الإنعاش الاقتصادي، يشكل هذا الحاجز وعمليات الإغلاق ومتاعب اجتيازهما مصدرا للإهانة وعائقا دائما أمام آمال كثير من الفلسطينيين في أن يديروا يوما ما دفعة شؤونهم الخاصة، وأتكلم هنا عن الملايين الذين لا صلة لهم بمن يلجأون للعنف ولا يتعاطفون معهم، بل يرغبون فقط في أن يمضوا في كسب أرزاقهم أو زيارة أحبائهم المنفصلين عنهم أو الذهاب إلى المدرسة أو التماس

على العمل بشكل متعاون تحقيقا لذلك الهدف. أما الإسرائيليون من جانبهم فلمهم مبررات للتساؤل عما إذا كانت الدولة الناشئة إلى حوارهم ستكون حارا طيبا. ولتجديد ثقة الإسرائيليين، ينبغي للفلسطينيين أن يظهروا أنهم سيكونون حقا هذا الجار الطيب، وذلك ببذل جهود ملموسة ومقتنعة لوقف العنف. وهكذا يمكن للطرفين عن طريق تفهّم كل منهما لاحتياجات الآخر وشواغله أن يتقدما على مسارين متوازيين، يعزز كل منهما الآخر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد دي سوتو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في وقت سابق، سوف أعلق الجلسة الآن وأدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية. وبعد ذلك سوف أستأنف الجلسة لأتلو بيانا لرئيس المجلس.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٢/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن تأييده للبيان الصادر في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن المجموعة الرباعية، المرفق بهذا البيان.

”ويحث مجلس الأمن حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التعاون، هما والأطراف الأخرى المعنية، في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة في بيان المجموعة الرباعية.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تجديد العمل بشكل متواز

ستنشأ، ومن المفهوم أن الفلسطينيين يتوقعون منها أن تفي بمسؤوليات تقع عادة على عاتق الحكومات في دول قائمة. وكما قال أعضاء المجموعة الرباعية يوم الثلاثاء ٢٠ أيلول/سبتمبر في مؤتمرهم الصحفي، فإن السلطة الفلسطينية تمر بمحلة انتقال إلى الديمقراطية. ويجب أن يرى الفلسطينيون أنها بالفعل تسير في هذا الاتجاه وتتحرك صوبه. ويجب أن لا يوجد أي لبس في الإرادة السياسية للسلطة الفلسطينية.

إن بناء الدولة التي تقوم على سيادة القانون، وتحتكر فيها الحكومة أجهزة العنف - ومن الواضح أن ذلك في مصلحة الفلسطينيين - يسير جنبا إلى جنب مع تعزيز الشعور بالأمن لدى إسرائيل. ذلك أن وجود دولة في حالة سلام مع نفسها يولد الأمن لدى جيرانها.

واسمحوا لي أن أختتم بهذا الخاطر. من الصعب مع الأسف تجاوز اللغز الكلاسيكي المتعلق بالدجاجة والبيضة: فالقادة الإسرائيليون يطالبون بإنهاء العنف قبل التصدي لمزيد من مخاوف الفلسطينيين؛ والقادة الفلسطينيون من جانبهم يجدون من الصعب عليهم أن يقنعوا المتطرفين بضبط النفس والقبول بالعمل من أجل قيام دولة ديمقراطية إن لم تكن لديهم القدرة على الإشارة على احتمالات منظورة على الأفق لتحقيق أهدافهم المشروعة.

وفيما عدا فك الارتباط، من الصعب أن نرى كيف يمكن حل هذا اللغز، وتحريك العملية قدما للأمام إلا بوفاء الطرفين بالتوازي بالتزامات كل منهما، وهو النهج الذي انتهجته المجموعة الرباعية في خارطة الطريق، التي أقرها مجلس الأمن. وفي ضوء هذا الخليط من الحقائق المستحدثة على أرض الواقع وإعلانات النوايا من جانب إسرائيل، يتساءل كثير من الفلسطينيين عن احتمالات قيام دولة فلسطينية لها مقومات البقاء في النهاية. ولا يمكن لأحد سوى إسرائيل إقناعهم بأن ذلك ما زال ممكن التحقيق ومن ثم تشجيعهم

و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وإلى إطار
مدريد المرجعي ومبدأ الأرض مقابل السلام".
سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت
الرمز S/PRST/2005/44.

وبذلك يجتتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في
البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

لتنفيذ التزاماتهما وفقا لخريطة الطريق بغية كفالة
مواصلة إحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة
و ذات سيادة وديمقراطية وتتوافر لها مقومات البقاء،
تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية وضرورة
تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط،
يستند إلى جميع قراراته ذات الصلة، ومن
بينها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)